

## رحيله

الرفيق، نظمي  
دعنا (أبو سيف)  
عاش وهات  
من أجل فلسطين

نعت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، أول من أمس، أحد أبرز القيادات الوطنية الفلسطينية في مدينة الخليل، في فلسطين المحتلة، المناضل والمعلم نظمي ناجي ضاهر دعنا (1941 - 2016). انطلق الرفيق «أبو سيف» يوم السبت، في الأرض التي تمسك بها وانتفى إليها، وناضل حتى الرمق الأخير من أجلها، ومن أجل حقوق شعبها وحرية وكرامته. 75 عاماً أمضى معظمها «في خدمة وطنه وأبناء شعبه والأجيال المتعاقبة التي قام بتدريسها، وتعليمها معاني الانتماء إلى الوطن والقضية، ومقاومة الاحتلال»، كما ورد في بيان الجبهة الشعبية. انضم نظمي دعنا إلى «حركة القوميين العرب»، وناضل في صفوف «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، وتميز بنشاطه الوطني والنقابي في إطار «اتحاد المعلمين الفلسطينيين». وقد عرف الاعتقال في سجون الاحتلال، كما يذكر البيان، بحكم نضالاته التي لم تعرف يوماً أدنى مهادنة أو تنازل، من أجل استعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وفي مواجهة الاحتلال الصهيوني الذي استشهد شقيقاه مازن وبسام في مقاومته.

للمراحل أبناء أربعة، سيف وناجي ويزن وناصر، يواصلون المسار حسب النهج الذي اختطه والدهم ومعلمهم. «الأخبار» تتوجه بأحر التعازي إلى كل منهم، وإلى رفاهه في النضال، وإلى أبناء شعبه الفلسطيني. تفكر بشكل خاص في هذه اللحظة في ابنه البكر، زميلنا الكاتب والباحث والأكاديمي الدكتور سيف دعنا الذي يعرفه جيداً قرأ «الأخبار» وتربطهم علاقة متينة بقلمه ورؤيته التحليلية والنقدية. استعاد سيف، في رسالة إلى بعض الأصدقاء والزملاء والرفاق، بيتين من قصيدة شهيرة للمهلل بن أبي ربيعة: «وأبكي والنجوم مطلعات/ كأن لم تحوها عني البحار/ على من لو نُعيثُ وكان حياً/ لقاد الخيل يحجبها الغبار». معاً، يا سيف، سنواصل الطريق على وعورتها وصعوبتها، في اتجاه الخليل، لتحرير كل شبر من فلسطين.

مفهوم الاكثرية التي تؤيد أو تعارض هنا مبهما ولم يعد يعرف المرء العدد الفعلي لهؤلاء أو أولئك. لاحقاً، ومع بداية الموجات الأولى للنزوح الداخلي بفعل تدمير السلطة لبيئات المعارضة وحصول العكس أيضاً اختلطت الأوراق أكثر، وازداد مع اختلاطها إبهام فكرة المرجعية السياسية لهذه البيئة أو تلك. وحتى حين أنت مرحلة الهجرة الجماعية والنزوح الكبير باتجاه الغرب بقيت الصورة بالنسبة إلى هوية من يخرج أو انتمائه السياسي غير واضحة كثيراً. إذ لم يكن الخروج خلافاً لما يُشاع لأسباب سياسية فقط، وظلت الكتلة البشرية التي تخرج محتفظة بغموضها، فلا هي موالية بالكامل، ولا هي معارضة بالكامل أيضاً. ولذلك فحين يدعى كل طرف من أطراف الأزمة انه يمثل كتلة اجتماعية متجانسة على مائدة التفاوض لا يكون قوله في الحقيقة معبراً عن الواقع الذي أوصلتنا إليه الحرب، ويبقى دائماً في إطار المناورة السياسية التي تحاول الإمساك بكل ما أمكنها من أوراق تفاوضية.

ولحد الآن لا نعرف إن كانت الكتلة الاجتماعية التي بقيت في البلد تفضل بالفعل أن تتمثل بالمرجعية السياسية التي حضرت في جنيف 3، إذ ليس بالإمكان تقدير ما تريده بالضبط، فصوتها لا يزال خافتاً، وسيظل كذلك لفترة طويلة ما دامت ممنوعة من التعبير عن نفسها في أطر غير تلك التي أنتجتها الحرب. أما ما سيغير هذه المعادلة فهو القطيعة إن لم تكن الكاملة فعلى الأقل الجزئية مع الأطر تلك، وهذا سيحصل فقط إن تم الاحتكام إلى التسوية كإطار بديل من الحرب، أو «كاستمرار لها» في حالة واحدة فقط هي وجود بديل عن الطرفين المنخرطين فيها حالياً والمهيمنين على نتائجها. حتى الآن ليس ثمة بديل بهذه المواصفات ولذلك فإن الرهان ليس على استمرار الحرب وان بوتيرة منخفضة بل على القطيعة معها عبر مرجعية التسوية وما يمكن أن تخلقه من إمكانيات لانخراط الاكثرية في الفعل السياسي. إذ ذاك وفي شروط أكثر صحة من القتال تصبح قادرة ليس فقط على إيجاد مرجعياتها الفعلية بل أيضاً على التحرز من المرجعيات التي ألحقت بها قسراً في حقبة الحرب.

\* كاتب سوري

تسعينيات القرن الماضي، كان يتم وضع أسس الاقتصاد الحر وتمثل ذلك بداية في إصدار المرسوم رقم 10 الذي كان من نتائجه ارتفاع نسبة مشاركة القطاع الخاص مقابل تراجع مشاركة الدولة. وترافق ذلك مع تغيير بعض الجوه السياسية تمهيداً لمرحلة أخرى مختلفة شكلاً ومضموناً. ومعلوم أنه حتى بداية الألفية الثالثة، كان أصحاب القرار يحافظون، ظاهرياً، على التوجهات العامة لرأسمالية الدولة. من ناحية أخرى، كان الإعلان والترويج الإعلامي عن ابتكار وصفة «السوق الاجتماعي المستوردة» يتزامن مع محاولة الدولة (السلطة) عن الجانب الاجتماعي للاقتصاد.

نؤكد، أخيراً، أن كل السياسات الاقتصادية الأخيرة، بما فيها السياسات المالية، تُعبّر عن مصالح المياليين إلى الاقتصاد الحر. وهؤلاء يرفضون أي دور تنموي واجتماعي للدولة، لكنهم يتمسكون بدورها الأمني لضبط تحركات السوريين، سياسية أو غير ذلك. وهم في سياق تمكن استثماراتهم الخاصة، يتمسكون بعدم المشاركة في إنشاء وتطوير بنية تحتية تناسب التحولات الاقتصادية النيو-ليبرالية وفي «حقهم» في استخدام البنى التي أقامت الدولة، مدعين أن الدولة هي الجهة المسؤولة عن تطوير البنية التحتية لتشجيع الاستثمار وتسريع حركة ودوران رأس المال.

\* كاتب وباحث سوري

العملية السياسية معالم أخرى بالظهور، وغالباً ما تكون محضلتها متعارضة مع مسار الحرب، حتى لو بدا الأمر عكس ذلك في البداية. إذ في الحرب تكون الفاعلية السياسية مرتبطة مباشرة بمفرزات الميدان ولا تحصل القوى الاجتماعية مهما كانت درجة تمثيلها للشعب على حظوظ مساوية لتلك التي تحظى بها قوى الحرب، ولكن حصول التسوية يسمح بتصحيح هذا الاختلال ويدفع بالقوى التي كانت مهتمشة ميدانياً إلى صلب العمل السياسي، فينشأ عن احتكاكها بالناس والبيئات التي كانت ممنوعة من العمل فيها مسار جديد. هذا المسار قد يكون فرصة لتصحيح ما أفسدته الحرب في المجتمع، وربما يكون أيضاً سبباً في تكوين مرجعية أخرى غير تلك التي تحظى بها قوى الحرب وممثلوها

”

حين بدأت الاحتجاجات لم  
تكن الاكثرية الشعبية قد  
حسمت خيارها بعد

“

في الداخل. في النهاية ستكون للتسوية مرجعياتها وستحظى هذه المرجعيات في ظروف العمل أثناء السلم بحظوظ أكبر من تلك التي حظيت بها قوى مدنية وسلمية أثناء الحرب. وقد يتحول عملها إلى عنصر أساسي لاستقطاب الاكثرية الشعبية التي تم تهميشها في السنوات السابقة، ولم يُسمح لها بالتعبير عن خياراتها على نحو ملائم.

## خيارات الاكثرية

حين بدأت الاحتجاجات لم تكن الاكثرية الشعبية قد حسمت خيارها بعد، وبدا أنها منقسمة بالفعل بين من يؤيد بشدة ومن يعارض بشدة أيضاً. وتطور هذا الانقسام لاحقاً مع التحول الذي طرأ على بنية الاحتجاجات ونقلها إلى مرتبة النزاع المسلح بين النظام والمعارضة، فأصبح

والسياسي)، ولكن في لحظة الانتقال إلى الفعل السياسي يتغير الأمر تماماً ويصبح «الانتصار العسكري» خاضعاً لدرجات متفاوتة من المساومات. وإزاء ذلك تغدو السلطة مضطرة ليس للتنازل فقط بل أيضاً لإقناع جمهورها وقواعدها الاجتماعية بأن الحسم العسكري في لحظة التفاوض لن يكون بالضرورة مماثلاً لحدوته على الأرض، وبالتالي عليهم القبول به بشكله الجديد الذي يعني إشراك المعارضة في السلطة وعدم تركها تحت رحمة الميدان، لأنها إن هُزمت تماماً فلن تكون قادرة على الحضور كطرف، وسينتهي بها الحال إلى الالتحاق إما بالنظام (وهذا مستحيل طبعاً) أو بالمجموعات التكفيرية التي تقاطله. التسوية هنا تحفظ للمعارضة رمزية الحضور سياسياً، ولا تدع النظام يستفرد بها أو بالمجموعات الأخرى التي تحظى بتمثيل معين داخل المجتمع. وبذلك يكون الإطار قد وُضع للتخفيف من وطأة التقدّم الميداني للسلطة، على أساس أن الجميع حينها سيكون مُمثلاً ومعنياً بالحل الذي يضمن حضور الأطراف كافة، وإن لم يكن بشكل متساو نظراً لتقدم السلطة في الميدان وعدم قدرة الآخرين على اللحاق بها.

## الاحتكام إلى التسوية

بهذا المعنى يصبح التقدّم الميداني خاضعاً لشروط التسوية التي تضمن تمثيل جميع الأطراف بما فيها تلك التي هُزمت عسكرياً، ولم تعد قادرة على إملاء شروطها كما يجب. وتمثيلها هنا لا يُعد تنازلاً من السلطة بقدر ما يُعتبر تسليماً من الأخيرة بمرجعية أخرى غير تلك التي أملتتها الحرب وشروط القتال، فعندما تكون الحرب وظروفها هي المرجعية لتراجع حظوظ التمثيل السياسي لمختلف الأطراف، وحين ينتهي القتال بانتصار أو بتعادل يحدث العكس، ويبدأ الجميع في البحث عن حلول وسط تضمن «عدالة التمثيل» لكل فئة من الفئات التي كانت منخرطة على نحو متفاوت في الصراع وتحطيم البيئات الاجتماعية. لا تعود الفاعلية هنا مرتبطة بالحرب وما تم تحصيله منها من مكاسب، بل بالتسوية وقدرتها على تعطيل مفاعيل الصراع العسكري أو التقليل منها، حيث تبدأ مع الانخراط في

فإن التحولات التي نلاحظ تجلياتها في الأونة الأخيرة، تصب في سياق التخلص من آخر ملامح الاقتصاد الاجتماعي المذكورة. ويتجلى ذلك من خلال: عمل الحكومة على خصخصة القطاعات العامة الإنتاجية وغير الإنتاجية، توسيع مشاركة رأس المال الخاص في قطاعي التعليم والصحة، تخلي الحكومة عن دعم المواد الأساسية، تحرير أسعار حوامل الطاقة، تحرير الأسعار والأسواق، رفع المعدلات الضريبية المباشرة منها وغير المباشرة وإطلاق يد التجار في رسم السياسات الاقتصادية، تراجع مستوى الرقابة الرسمية، استفحال دور المنتفذين

كان السوريون على الدوام ضحايا أزمة اقتصادية بنوية (أ ف ب)

